مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

التوجه الإسلامي للدبلوماسية المغربية بعد الاستقلال

قراءة في أهم مخرجات القمم الإسلامية التي انعقدت في المغرب

عبد الشافي خالد
باحث مغربي

2025

- بحث محكم
- قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة
- 2025-07-07

جميع الحقوق محفوظة © 2025

التوجه الإسلامي للدبلوماسية المغربية بعد الاستقلال

قراءة في أهم مخرجات القمم الإسلامية
التي انعقدت في المغرب

ملخص:

شكل التوجه الإسلامي أحد ثوابت السياسة الخارجية المغربية بعد الاستقلال. ولهذا تشكل دراسة الدبلوماسية الإسلامية التي وظفها أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني داخل منظمة المؤتمر الإسلامي فرصة لتعميق معرفتنا حول علاقات المملكة الخارجية عموما، وعلاقاتها بالدول الإسلامية خلال عهده بشكل خاص. كما أن دراسة مخرجات القمم الإسلامية الثلاث التي ترأسها تتيح إمكانية التعرف على أهم معالم هذه الدبلوماسية، وإبراز المواقف التي اتخذها المغرب بخصوص قضايا التعاون الإسلامي والعمل الإسلامي المشترك، للدفاع عن الإسلام وحماية مقدسات المسلمين. ولهذه الغاية، اعتمدنا المنهج التاريخي مع الانفتاح على تقنيات تحليل الخطاب لربط تحليل الوثائق والخطب بسياقها التاريخي وبأهم الأحداث التي شهدتها الساحة الإسلامية خلال تلك الفترة من جهة، وبالمنظور الذي تبناه الحسن الثاني في التعامل معها من جهة أخرى.

لقد تبين أن معالم هذه الدبلوماسية تكمن في الدفاع عن أطروحة ارتباط الدين بالسياسة وغيرها من المجالات في الإسلام، إضافة إلى تقديم مؤسسة إمارة المؤمنين لنموذج إسلام سنّي معتدل ومتسامح ومنفتح. أما بخصوص القضية الفلسطينية وقضية القدس، فقد فضل الحسن الثاني خيار السلم والمفاوضات لحلها، مع التشبث بمطلب إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، لتمكين الشعب الفلسطيني من تشكيل دولته المستقلة وعاصمتها القدس مع الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية لهذه المدينة. إضافة إلى التشبث بمطلب تحرير الأراضي العربية التي تم احتلالها منذ 1967. كما راهن على انخراط هذه المنظمة في مواجهة أعداء وخصوم الإسلام والمسلمين، سواء من التيارات المادية الالحادية أو من المتطرفين والإرهابيين، مقابل تشجيع نوع من «الإصلاح الديني» أو «الصحوة الإسلامية» لتصحيح مفاهيم الدين وأحكامه لدى معتنقيه خاصة من الشباب.

مقدمة:

سنتناول في هذا البحث البعد الديني في السياسة الخارجية المغربية من خلال دراسة الدبلوماسية الإسلامية التي وظفها أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني (1961-1999) داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، وتحليل تصوره للعمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي على المستوى الدولي؛ وذلك انطلاقا من قراءتنا الخاصة في أهم مخرجات القمم الإسلامية التي انعقدت في المغرب تحت رئاسته سنوات 1969 و1984 و1994، مما سيمكننا من تسليط مزيد من الضوء على أحد ثوابت الدبلوماسية المغربية بعد الاستقلال، ونقصد التوجه الإسلامي لها. ومن ثم، المساهمة في تعميق معرفتنا حول التاريخ السياسي الراهن للمغرب عموما، وحول موضوع علاقات المغرب بالدول الإسلامية خلال الفترة المذكورة بشكل خاص. وقبل الشروع في تقديم محاور البحث، نرى من الضروري القيام بنوع من التأطير المفاهيمي والنظري والمنهجي لموضوعه.

تعود الموسوعة العربية[1] بلفظ الدبلوماسية في أصله الاشتقاقي إلى اللغة اليونانية، حيث كانت تعني الوثيقة التي تطوى على نفسها، وكانت تصدر عن الشخص ذي السلطان في البلاد، وتخول لحاملها امتيازات خاصة. ورغم تطور وتعدد معناها مع تطور الزمن، فيمكن تحديد هذا المعنى في التعريف العام الآتي: «الدبلوماسية هي فن وعلم إدارة العلاقات الدولية». ويميز المختصون بين الدبلوماسية الثنائية؛ أي بين دولتين، والدبلوماسية الجماعية، والمقصود الدبلوماسية بين مجموعة من الدول عن طريق المؤتمرات أو المنظمات الدولية. وقد انتشر هذا النوع الأخير بشكل متصاعد منذ إنشاء عصبة الأمم وحتى اليوم، حيث يؤكد أحد الباحثين أن أبرز ظاهرتين تميزت بهما الدبلوماسية الحديثة، وكان لهما تأثير مهم في معالجة القضايا الدولية بالوسائل السلمية هما: أولا دبلوماسية المنظمات الدولية، وثانيا دبلوماسية الاجتماعات واللقاءات التي تتم من خلال مؤتمرات القمة الثنائية أو المتعددة الأطراف[2]، مضيفا أن هذه الدبلوماسية الحديثة تتميز عموما بالدور المهم الذي يلعبه رؤساء الدول في إدارة وتنفيذ السياسة الخارجية نظرا إلى الأهمية التي تعلقها الدول على علاقاتها الخارجية. هكذا إذن، فالدبلوماسية تشير إلى تلك الوسيلة أو الأسلوب الذي يتبعه أحد أشخاص القانون الدولي لإدارة الشؤون الخارجية بالوسائل السلمية، وخاصة عن طريق المفاوضات. كما يجب التمييز بينها وبين السياسة الخارجية. فبينما تعني هذه الأخيرة عملية اختيار الأهداف والخطوط الأساسية التي تتبعها دولة ما تجاه دولة أو مجموعة أخرى من الدول، تعني الدبلوماسية عملية وضع تلك السياسة موضع التنفيذ.[3] وبناء عليه، فرغم أن نطاق العمل الدبلوماسي قد اتسع، وأصبح يشمل زيادة على الأمور السياسية الاتصالات الاقتصادية والتجارية والثقافية والمواصلات بكل أنواعها، ورغم تعدد مجالات الدبلوماسية وتعدد الفاعلين الدبلوماسيين، يظل التمييز بين هذين المفهومين ضروريا. فالسياسة الخارجية تشير إلى مجموعة من

---

1 الموسوعة العربية: **السياسة** – المجلد التاسع ص 196 /3360 /détail /www//arab-ency.com.sy.

2 هاني الرضا: **العلاقات الدبلوماسية والقنصلية: تاريخها –قوانينها وأصولها**، دار المنهل اللبناني، ط 1، 2006، 31

3 المرجع نفسه، 11 و12

القرارات والسياسات التي تحدد بها كل دولة مواقفها ووجهات نظرها في العلاقات الدولية. أما الدبلوماسية، فهي الفنون والأساليب التي تنفذ بها السياسة الخارجية.[4]

ومن المعلوم بأن كل دولة تدخل في علاقة مع غيرها من الدول بواسطة رئيسها، ويطلق على أعلى شخصية سياسية في الدولة رئيس الدولة. ولكل دولة الحق في أن تلقب رئيسها كما تراه مناسبا لها، و«لهذا نجد هذا الرئيس يلقب بالملك في الدول الملكية أو بالرئيس في الدول الجمهورية أو رئيس الاتحاد، أو رئيس مجلس الدولة أو سلطان أو أمير أو إمبراطور».[5] وهذا لا يمنع من استعانة رؤساء الدول عموما بوزراء الخارجية الذين يتكلفون بمهمة إدارة الأجهزة الخاصة بتنفيذ السياسة الخارجية.

أما مفهوم «الدبلوماسية الإسلامية»، فيرتبط ظهوره وتداوله مع ظهور منظمة المؤتمر الإسلامي في المغرب سنة 1969 حسب عبد العزيز بن عثمان التويجري في محاضرة له في مقر وزارة الخارجية المغربية سنة 2007، حيث يقول بهذا الصدد إن هذا المصطلح قد «دخل إلى قاموس السياسة الدولية ليعبر عن السياسة التي تتبناها هذه المنظمة، والتي تعتمدها مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية والمؤتمرات الإسلامية المتخصصة. فالدبلوماسية الإسلامية إذن هي دبلوماسية العالم الإسلامي ودبلوماسية الأمة الإسلامية؛ لأنها الناطق باسم الكتلة الإسلامية الحضارية المتجانسة».[6] كما يضيف المدير العام السابق لمنظمة الإيسيسكو التابعة للمنظمة، والتي تهتم بمجال الثقافة والتعليم، بأن هذه الدبلوماسية تسير في خطين متوازيين؛ أولهما العمل الإسلامي المشترك، وثانيهما التعاون الدولي، سواء على مستوى العلاقات الثنائية أو على مستوى العلاقات الدولية. هكذا إذن، فقد ارتبط مفهوم «الدبلوماسية الإسلامية» بمنظمة المؤتمر الإسلامي وعمل أجهزتها الفرعية المختلفة. كما نتحدث عن دبلوماسية إسلامية لنظام سياسي أو دولة ما داخل هذه المنظمة الدولية، أو خارجها في علاقاتها بدول أو منظمات دولية. ومن هذا المنظور، سنركز على دبلوماسية المغرب الإسلامية لتحديد أهم معالمها من خلال إبراز أهم المواقف التي عبر عنها الملك الحسن الثاني باسم المغرب داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا أهم ملامح تصوره للعمل الإسلامي المشترك ولتعاون وتضامن الدول الإسلامية، وخاصة خلال القمم التي ترأسها في المغرب.

من المعلوم أن السياسة الخارجية المغربية عموما قد خضعت للدراسة من طرف عدة باحثين. ويمكن الإشارة بإيجاز فيما يخص موضوعنا إلى عدة دراسات اهتمت بالبعد الديني لهذه السياسة، مثل دراسة الباحث بكاري سامبي «إسلام ودبلوماسية»[7]، والتي ركز فيها على توظيف المغرب للطريقة التيجانية في

4 غازي حسن صباريني: الدبلوماسية المعاصرة: دراسة قانونية – دار الثقافة للنشر والتوزيع ط 3 2011 الأردن، 17

5 المرجع نفسه، 50

6 عبد العزيز بن عثمان التويجري: الدبلوماسية الإسلامية في خدمة الحوار والسلام – منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو – 2009، 8

7 Bakary Sambe: Islam et diplomatie, la politique africaine du Maroc – essai – Marsam 2010.

علاقاته بغرب إفريقيا عموما، وعلاقته بالسنغال بشكل خاص. أما الباحث حسن حامي، فقد أنجز أطروحة في العلاقات الدولية حول موضوع «البعد الروحي للعلاقات الدولية: المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء»[8]، وإن كانت دراسته تنحو أكثر نحو المساهمة في إغناء نظرية العلاقات الدولية، حيث جاء تركيزه على توظيف الطرق الصوفية عموما في هذه العلاقة بوصفها مجرد مثال لتدعيم التنظير. وعلى الرغم من قيمة هاتين الدراستين، فإنهما لم توليا أهمية لنشاط المغرب الدبلوماسي داخل منظمة المؤتمر الإسلامي. أما الباحث عبد الصمد بلحاج، فقد أنجز دراسة حول موضوع «البعد الإسلامي في السياسة الخارجية للمغرب: محددات، فاعلين، توجهات»[9]، وهي دراسة يركز صاحبها على حضور هذا البعد في سياسة المغرب بعد أحداث 11 شتنبر 2001، رغم تأصيله لهذا الحضور منذ عهد الملك الحسن الثاني. في حين أنجز الباحث سعيد الصديقي أطروحة حول موضوع «صنع السياسة الخارجية المغربية»[10]، وهي عبارة عن دراسة قانونية ذات نفس «شكلاني»، حيث تم التركيز على الدستور والوثائق الرسمية والقانونية مع تسجيل تجاهلها للبعد الديني لهذه السياسة؛ وذلك بخلاف الدراسات السابقة التي هي أيضا عبارة عن أطروحات أنجزت ضمن حقل العلوم السياسية عموما. وفي الأخير نشير إلى المؤلف الذي أعده في شكل تعليمي الباحث الحاج محمد غومريس بعنوان: «السياسة الخارجية المغربية: مقاربة إبستمولوجية وتجريبية»[11]، وهو وإن كان يقدم تصورا واضحا حول موضوعه وآراء مؤلفه حوله، إلا أننا نختلف مع بعض تلك الآراء مثل نفيه لفرضية كون مجال السياسة الخارجية هو «مجال محفوظ للملك»؛ وذلك لضعف الحجج التي اعتمد عليها.

هذه مجرد عينة من الدراسات التي تناولت الموضوع أو جانبا منه، والتي وإن لم تكن كلها مفيدة لنا بشكل مباشر في هذا البحث، أو كان لنا على بعضها بعض الملاحظات النقدية، إلا أنها توفر لنا بالتأكيد إطارا نظريا يمكن الانطلاق منه في هذه الدراسة للدبلوماسية المغربية بعد الاستقلال، ومن خلالها للسياسة الخارجية المغربية في هذه الفترة، والتي وإن عرفت عده تطورات خلالها، إلا أنها قد تميزت أيضا بخضوعها لعده ثوابت، بعضها له أساس ديني وتاريخي ودستوري أيضا. «ويمكن إجمال محددات سياسة المغرب الخارجية في التاريخ والجغرافيا والمصلحة والتوجه العربي والإسلامي، غير أن محددا واحدا أو حتى اثنين لا يكفي لتفسير قرار معين، ففي بعض القرارات نجد في نفس الوقت شيئا من التاريخ والجغرافيا وشيئا من الإسلام والقومية والمصلحة».[12]

---

8 Hassan Hami: La dimension spirituelle des relations transnationales: le Maroc et l'Afrique subsaharienne – essai en théorie des relations internationales, Bouregreg 2005

9 Abdessamad Belhaj: la dimension islamique dans la politique étrangère du Maroc, déterminants, acteurs, orientations – Presse universitaire de Belgique 2009

10 سعيد الصديقي: صنع السياسة الخارجية المغربية: أطروحة دكتوراه في القانون العام – جامعة محمد الأول – وجدة – 2002.

11 الحاج محمد غومريس: السياسة الخارجية المغربية: مقاربة ابستمولوجية وتجريبية – ط1 -دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط 2001.

12 المرجع نفسه، 11

وبناء عليه، فالتوجه الإسلامي يشكل محددا أساسيا وأحد ثوابت هذه السياسة، وهذا ما أكدته جل الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، والتي ذهبت أيضا إلى أن هذه السياسة تتميز بطابع الاستمرارية، وأن التغير ليس سوى استثناء يؤكد قاعدة الاستمرارية حسب هؤلاء. فحتى لو حدث التغير، فإنه يكون في إطار الاستمرارية. «وترتبط الاستمرارية بوجود ثوابت ومحددات وكونها لا تتأثر بالتوجهات الحزبية، وهكذا فلا يمكن مثلا للتغير الممكن في السياسة الخارجية أن يمس الثوابت كاحتمال إلغاء التوجه العربي الإسلامي لها».[13] ويمكننا القول كذلك، إن أحد ثوابت هذه السياسة خلال عهد الملك الحسن الثاني (1961 /1999) هو هيمنة المؤسسة الملكية على عملية صياغتها وتنفيذها. فرغم أن المجال لا يتسع لعرض حجج الباحثين الذين يتبنون فرضية «المجال المحفوظ للملك»، وحجج من يرفضونها، وحتى وإن لم نتفق مع رأي هؤلاء أو أولئك، فيمكن التأكيد أن الملك قد ظل هو الفاعل الأول والمركزي في صنع هذه السياسة، ليس بمقتضى الفصول الدستورية فحسب (الفصول 19 و25 و30 و31 من دستور 1996)، بل أيضا بحكم الواقع والممارسة العملية. «فقد شكلت فلسفة الملك الحسن الثاني في السياسة الخارجية الإطار العام للسلوك الخارجي للمغرب؛ إذ ظل توجه السياسة الخارجية تابعا وبشكل دقيق لرؤية الملك الراحل للعالم ولأحداثه، فهو الذي كان يقدر هذا الاتجاه لامتلاكه لكل العناصر التي سمحت له باتخاذ القرارات اللازمة في السياسة الخارجية.»[14]

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تنصيص الدستور على «إسلامية الدولة» في المغرب، يعدّ هذا الأخير الملك بمثابة «أمير المؤمنين»، وبناء على هذه الصفة يجمع بين السلطتين الدينية والسياسية، خاصة وأنه يستمد مشروعيته الدينية من آلية البيعة الشرعية ومن نسبه النبوي الشريف. وبناء عليه، فمؤسسة إمارة المؤمنين سابقة على الدستور وتسمو عليه؛ لأنها منظمة وفق القرآن والسنة بوصفها امتدادا لفكرة النبوة والخلافة الإسلامية. وينفرد ملك المغرب من بين كل قادة الدول الإسلامية بهذه المكانة الروحية والرمزية على الأقل لدى رعاياه من المغاربة من أتباع الديانات التوحيدية الثلاث. ولأن الإسلام دين ودنيا، ويقر بالجمع بين السلطتين الروحية والزمنية، وبين السياسة الداخلية والخارجية مادام مصدرهما المفترض واحد، فقد أكد أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني أنه «لا يفرق شخصيا في واجباته بين المظهر الإسلامي والمظهر الدولي؛ لأن المظهرين ينسجمان تمام الانسجام لأنهما ينبعان من مصدر أخلاقي واحد».[15] وزيادة في توضيح هذا التصور لوظيفة إمارة المؤمنين الخارجية، يقول: «إن في عنقي إمارة المؤمنين، لذلك فإنني أستوحي من مبادئها كل حين القرارات التي أتخذها باسم المغرب للدفاع عن القضايا الدولية أو مساندتها؛ وذلك اعتبارا لما تتمتع به المملكة من سيادة كاملة».[16] وهكذا، كان من الطبيعي أن يوظف الملك الحسن الثاني مؤسسة إمارة المؤمنين في تخطيط وتنفيذ السياسة

---

13 المرجع نفسه، 55

14 سعيد الصديقي: **صنع السياسة المغربية**، 23

15 الحسن الثاني: **عبقرية الاعتدال: الإسلام في مواجهة تحديات العصر**، حوارات إريك لوران Eric Laurent الناشر عثمان العمير، د ت، 300

16 المرجع نفسه، 304-305

الخارجية للمغرب ودبلوماسيته داخل المنظمات الدولية. خاصة عندما تبوأ مقعد رئاسة مؤتمرات القمم الإسلامية التي انعقدت بالمغرب، مما سمح له باحتلال مكانة الزعامة الروحية للعالم الإسلامي والنطق بلسانه خلال عدة محطات في النصف الثاني من القرن 20. فقد ترأس ثلاث قمم لمنظمة المؤتمر الإسلامي من أصل ثمان انعقدت خلال فترة حكمه، انطلاقا من القمة الأولى سنة 1969 ومرورا بقمة 1984 ووصولا لقمة 1994، حيث انطلقت بحضور 24 دولة ليتجاوز عدد أعضائها الخمسين بعد ربع قرن من تأسيسها، وتصبح بذلك ثاني أكبر منظمة دولية من حيث عدد الأعضاء، الموزعين على أربع قارات، بعد الأمم المتحدة.

وقد جاء تأسيس هذه المنظمة تتويجا لمسار طويل من محاولات زعماء وعلماء عرب ومسلمين لجمع كلمة المسلمين، انطلق منذ منتصف العشرينيات من القرن الماضي، وتحديدا منذ 1926 بالقاهرة، حيث عقد مؤتمر دعا له الملك أحمد فؤاد ابن الخديوي إسماعيل ردًّا على إلغاء الخلافة، ثم عقد مؤتمر مكة بعده بشهر واحد بدعوة من الملك عبد العزيز آل سعود نتجت عنه إقامة مؤسسة دائمة هي «مؤتمر العالم الإسلامي»، والتي لازالت قائمة إلى الآن ومقرها في كراتشي. وبعد ذلك، انعقد مؤتمر القدس سنة 1931 بدعوة من مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وبحضور قادة وشخصيات إسلامية منهم مغاربة مثل المكي الناصري، محمد المكي الكتاني والحاج محمد بنونة.[17] وقد كان هذا المؤتمر ردًّا على سلطة الانتداب بخصوص حائط المبكى في مدينة القدس. كما نُظم مؤتمران في كراتشي بباكستان سنتي 1949 و1951، وبدأت الدول الإسلامية تعمل في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار وحدة وانسجام حول القضايا المختلفة، وبدأ الكثيرون يتحدثون عن وجود «كتلة إسلامية» مختلفة عن الكتلتين الغربية والشرقية، بعدما وحدت بين هذه الدول قضيتي استقلال باقي البلدان الإسلامية وإسرائيل.[18]

هكذا إذن، فقد تسارعت التطورات خلال عقد الستينيات؛ وذلك من خلال جهود ملك السعودية فيصل بن عبد العزيز المتمثلة في زياراته المتكررة لعدة بلدان لنشر فكرة «الوحدة الإسلامية». كما انخرط الملك الحسن الثاني في هذه الجهود، مما أثمر عقد أول قمة للعالم الإسلامي بعد واقعة إحراق المسجد الأقصى سنة 1969، نجم عنها لاحقا تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي قامت على أساس «المفهوم القرآني للأمة، رغم أن هذا المفهوم الديني لم يكن حائلا دون جمع الدول القومية العلمانية الحديثة في منبر سياسي واحد».[19] ويضيف الباحث عبد الله الأحسن، الذي أنجز دراسة حول هذه المنظمة، بأن هذه الأخيرة وإن كانت تتعامل مع قضايا كثيرة بصورة شبيهة للمنظمات الدولية الأخرى، إلا أنها تشكل نوعا آخر من المنظمات الدولية،

---

17 عبد العزيز بن عثمان التويجري: **الدبلوماسية الإسلامية في خدمة الحوار**، 24

18 المرجع نفسه، 25

19 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي – دراسة لمؤسسة سياسية إسلامية** – ترجمة عبد العزيز إبراهيم الفايز، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ط 2، 1996، 19

«فأساس المنظمة قد أرسي قبل 14 قرنا عندما أسست جماعة المسلمين في الجزيرة العربية تحت قيادة الرسول محمد (ص) ونبعت فلسفتها من القرآن الكريم».[20]

وبناء على ذلك، فقد عاد الدين والثقافة ليحتلا موقعا مهما ضمن تفاعلات العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ظل أجواء الحرب الباردة. فرغم أن التطور قد قاد في السياق الغربي إلى «علمنة» هذه العلاقات واحتكامها للقوانين الدولية الوضعية منذ معاهدة ويستفاليا سنة 1648، وخاصة بعدما تم تكريس فصل السياسة عن الدين والدولة عن الكنيسة، فإن الأمر مختلف بالنسبة للديانة الإسلامية. فالفصل بين الدين والدولة هو أمر حديث وقليل الانتشار في البلدان الإسلامية، ونادرا ما تقبل حجج الذين يذهبون إلى أن الإسلام يسمح بهذا النوع من الفصل والتمييز. ولأن الدين عموما يعزز فكرة الانتماء، فإن الانتماء إلى الإسلام قد «أنشأ روابط وثيقة بين الدول الإسلامية، وهو ما جعلها تشعر بتضامنها في العلاقات الدولية وتسعى إلى انتهاج سياسة مشتركة مبنية على التضامن الإسلامي، والثقافة الإسلامية والمصالح المشتركة في إطار منظمة دولية هي منظمة المؤتمر الإسلامي».[21]

وبناء على ما سبق نتساءل:

ما هي أهم مخرجات القمم الإسلامية التي انعقدت بالمغرب؟

وما أهم معالم التوجه الإسلامي للدبلوماسية المغربية داخل منظمة المؤتمر الإسلامي؟

للإجابة عن هذين السؤالين، سنقوم بتحليل مضمون عدة وثائق ترتبط بقمم منظمة المؤتمر الإسلامي بالمغرب سنوات 1969، 1984 و1994. وبشكل خاص البيانات الختامية لهذه القمم، وميثاق الدار البيضاء 1984 وإعلان الدار البيضاء 1994، والخطابات الافتتاحية والاختتامية لرئيس القمة الملك الحسن الثاني، إضافة إلى ندواته الصحفية بعد انتهاء القمة. وتفرض طبيعة الموضوع أن تندرج عملية قراءة الوثائق هاته ضمن المنهج التاريخي الذي يركز على الحدث والفاعلين من جهة، وعلى ربط الأسباب بالنتائج في تفسير الاحداث الماضية وفق المنطق الكرونولوجي من جهة أخرى. ولا شك أن قراءتنا الخاصة لمخرجات هذه القمم لا يمكن أن تتم دون ربطها بسياق انعقادها الإقليمي والدولي، وكذا بطبيعة الدبلوماسية الإسلامية التي هندسها ونفذها أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني، وهذا ما يقتضي الانفتاح على تقنيات تحليل الخطاب تبعا لأهداف هذه الدراسة. وبناء عليه، فتأويلنا لهذه البيانات والخطابات سينحو في اتجاه ربط مخرجات هذه القمم بالتوجه الإسلامي لدبلوماسية إمارة المؤمنين بالمغرب خلال الفترة المعنية، وتتبع مدى حضور «بصمات» الدبلوماسية

---

20 المرجع نفسه، 22

21 عبد الواحد الناصر: **العلاقات الدولية: الأصول والمتغيرات الجديدة** –شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع -الرباط – ط 4 – 1997، 140.

الإسلامية المغربية في مخرجات هذه القمم، التي ارتأينا أن نخصص لكل واحدة منها محورا ضمن هذا المقال، نقدم في شقه الأول أهم مخرجات القمة وفي الشق الثاني قراءتنا في هذه المخرجات، قبل أن نختتم بخلاصة.

أولا- قمة 9691 بالرباط: تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي للدفاع عن مقدسات المسلمين

1) أهم مخرجات قمة 9691: إعلان الرباط

لقد كان انعقاد أول قمة في العالم الإسلامي في القرن 20 من أبرز تداعيات حدث إحراق المسجد الأقصى في شهر غشت 1969 من طرف متطرف صهيوني، والذي أدى إلى اندلاع احتجاجات عارمة في البلدان الإسلامية، وكان حدثا مفصليا في طريقة تعامل الدول الإسلامية مع القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي عموما، ومع قضية وضعية القدس وحماية المسجد الأقصى من التهويد ومن كل ممارسات الاحتلال الاسرائيلي بشكل خاص؛ وذلك لما يتمتع به هذا المسجد من قدسية لدى أتباع الديانات السماوية الثلاث. وبناء على ذلك، تكررت الدعوات الرسمية لعقد مؤتمر قمة إسلامي لنصرة الأقصى والقدس وحمايتهما. فدعا الملك الحسن الثاني في شهر شتنبر من السنة نفسها زعماء الدول الإسلامية لحضور القمة الأولى التي نجم عنها تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي لاحقا، حيث تعدّ هذه القمة و«إعلان الرباط» الذي يعد بمثابة بيان ختامي لها، مرجعا لأهم التطورات التي عرفتها منظمة المؤتمر الإسلامي تنظيميا، وعلى مستوى تعاطيها مع مختلف القضايا التي أحدثت لمعالجتها.

فما هي أبرز مضامين هذا الإعلان؟

يقدم هذا الإعلان[22] ما يعتبره مبررات لعقد هذه القمة ومنطلقاتها من جهة، وكذا أهدافها والقرارات الصادرة عنها من جهة أخرى. وهكذا، فقد عبر القادة عن إيمانهم بتعاليم الإسلام والتزامهم بميثاق الأمم المتحدة وبمرجعية حقوق الانسان الكونية، وبضرورة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وفض النزاعات سلميا. ولتحقيق هذه الغاية، فقد عبروا عن إرادتهم في التعاون والتشاور في المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والروحية وحيا من تعاليم الإسلام كما ورد في بيان القمة الختامي.

أما بخصوص الحدث الأبرز الذي كان سببا مباشرا لعقد القمة، ونقصد إحراق المسجد الأقصى، فقد وصفه البيان بـ «الحدث الإجرامي الذي ولد شعورا بالقلق في قلوب أكثر من 600 مليون مسلم»، خاصة أن المسجد الأقصى يعد من أقدس المقامات الدينية لدى البشرية، ويحظى بإجلال معتنقي الديانات التوحيدية. لقد ربط القادة بوضوح بين ما تتعرض له مدينة القدس والمجسد الأقصى ووجود الاحتلال الإسرائيلي، ولهذا طالبوا

22 ww1.oic-oci.org/arabic/conf/is/1/1st-SUMMIT.htm.

بعودتها لوضع ما قبل 1967، والذي أكدته أكثر من 1300 سنة من التاريخ حسب البيان. والمقصود بوضع ما قبل 1967 هو وضع ما قبل احتلال إسرائيل لكل من القدس الشرقية والضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان السورية وسيناء المصرية. كما أعلن الزعماء المجتمعون عن رفضهم لأي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس هذا الوضع، وطالبوا إسرائيل بالتراجع والانسحاب من كل الأراضي المحتلة بعد حرب «الستة أيام» في يونيو 1967.ومن المعلوم بأن هذه الحرب قد شنتها إسرائيل ضد مصر وسوريا والأردن وانتصرت فيها، مما شكل أكبر ضربة للمشروع القومي العربي الناصري وغيّر معادلة الصراع وموازين القوى في الشرق الأوسط.

وقد قررت القمة مراسلة كل من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي لإبلاغهم بهذه المواقف. أما أهم قرار صدر عن هذه القمة، فهو الدعوة إلى عقد اجتماع لوزراء الخارجية في مارس 1970 في مدينة جدة بهدف بحث العمل المشترك الذي تم إنجازه لتفعيل توصيات القمة، إضافة إلى بحث موضوع إقامة «أمانة دائمة» يكون من جملة واجباتها الاتصال مع الحكومات المشاركة في القمة وتنسيق أعمالها.

2) قراءة في أهم مخرجات قمة 9691

بداية لابد من التأكيد أن إعلان الرباط الصادر عن القمة الأولى لدول العالم الإسلامي لم يشر بوضوح للدعوة لتأسيس منظمة ما، أو وضع ميثاق لها، بل تحدث عن مؤسسة «الأمانة الدائمة» التي يقتصر دورها على التنسيق بين الدول الأعضاء. أما ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، فقد قدم أول مشروع له في مؤتمر كراتشي لوزراء الخارجية سنة 1970، قبل أن يتم إقراره في مؤتمر جدة لوزراء الخارجية سنة 1972 ثم سجل في الأمم المتحدة سنة 1974. وقد ظلت المنظمة تعمل وفق مقتضيات هذا الميثاق الذي خضع لبعض التعديلات كان آخرها سنة 2008 بمناسبة القمة الإسلامية بدكار، حيث أصبحت تسمى «منظمة التعاون الإسلامي».

إضافة إلى ذلك، فقد تمت الدعوة لعقد هذه القمة مباشرة من طرف ملك المغرب الحسن الثاني دون اجتماع لوزراء الخارجية للإعداد لها والاتفاق المسبق على جدول الأعمال. وقد برر ذلك لاحقا في الندوة الصحفية التي تلتها بسببين كما قال، أولهما الرغبة في منح هؤلاء الوزراء موقفا مشتركا لجميع الدول المسلمة قبل التوجه صوب الأمم المتحدة، والثاني الخشية من وقوع حدث عالمي قد يقلل من القيمة النوعية التي يكتسيها حريق المسجد الأقصى.[23] كما أن الخطاب الافتتاحي الذي ألقاه بوصفه رئيس القمة لم يتضمن بوضوح ما هو منتظر من عقدها على المستوى العملي والإجرائي، بل قدم الأهداف العامة والغايات التي من المفترض أن تسعى لها دول العالم الإسلامي حينها، حيث أشار في بداية هذا الخطاب إلى أن الإسلام لا يحول بين معتنقيه وتحقيق التقدم في مختلف الميادين، ولهذا أكد بأنه يجب علينا أولا وقبل كل شيء «أن نعيد للإسلام مكانته

23 الحسن الثاني: **انبعاث أمة** –الجزء 14 – 1969، المطبعة الملكية – ط 2- الرباط 1994، 212

ولحضارتنا المقام الذي يجب أن تشغله، كما لا يجب أن نبقى مكتوفي الأيدي أمام الأخطار التي تهدد حياتنا وتمس بمقوماتنا».[24] وبما أن الأمم المتحدة نفسها كانت قد شرعت في الاهتمام بالقضية الفلسطينية وأصدرت حولها عدة قرارات، فقد دعا الملك الحسن الثاني في خطابه الافتتاحي إلى تقديم فكرة جديدة للعالم عن تجمع المسلمين، فكرة الفعالية، فكرة العمل، فكرة الواقعية، وفكرة الإيجابية.[25]

إن الهدف من عقد القمة حسب الملك الحسن الثاني هو هدف مزدوج، فمن جهة تحتاج الأمة لتحقيق إجماع كلمتها للدفاع عن قضاياها، وخاصة مقدساتها مثل القدس والمسجد الأقصى، ومن جهة أخرى يربط الملك هذه الخطوة بالرغبة في تجديد الفكر والعمل الإسلامي عموما، خاصة أنه قد اعتبر هذه القمة بمثابة «أول اجتماع للعالم الإسلامي منذ البعثة النبوية.»[26] وهو الاجتماع الذي اقتضته «الحالة المزرية التي يعانيها إخوان لنا في الدين، إخوان لنا في الله» كما قال في كلمته الافتتاحية التي كانت مقتضبة عمدا؛ لأن المؤتمر ليس مؤتمره كما قال، ولا مؤتمر فلان أو فلان، بل مؤتمر الجميع، وبالتالي فلا حق له أن يوجه ولو بالتلويح عمل هذا المؤتمر يؤكد الحسن الثاني في الكلمة نفسها. لكن ذلك لم يحل دون تقديمه لتصوره حول القمة التي ربطها بالتاريخ الإسلامي؛ وذلك لكي يؤكد ارتباط الدين بالسياسة سواء الخارجية أو الداخلية كعادته. لهذا وسيرا على نهجه في الخطب من حيث الاستناد على حجج شرعية تتمثل في الآيات والأحاديث النبوية، فقد ربط القمة بحديث نبوي يقول النبي (ص) فيما معناه: «إن الله يبعث على رأس كل 100 سنة من يجدد لهذه الأمة أمر دينها»، ليخاطب الزعماء الحاضرين قائلا: «فلننتهز هذه الفرصة، ولنكن كلنا ذلك الرجل الذي بعثه الله على رأس مئة سنة ليجدد لهذه الأمة الإسلامية أمر دينها، والدين في الإسلام لا ينفصل عن الدنيا، فمهما نجدد الدين نجدد الدنيا.»[27]

وإذا كانت كلمة افتتاح القمة قد تبين لنا انتظارات رئاستها منها، فإن خطاب الاختتام قد يقدم رأي هذه الأخيرة حول ما تحقق فعلا خلالها. وقد سبق وبينا بأن أهم قرار اتخذ في قمة 1969 هو الدعوة إلى اجتماع وزراء الخارجية في مارس 1970 للتداول فيما تم القيام به جماعيا، وبحث موضوع إقامة «أمانة دائمة» لضمان استمرار التنسيق بين الدول الحاضرة في القمة. ورغم أن منظمة المؤتمر الإسلامي قد ظهرت بعد صدور ميثاقها لاحقا، إلا أن تأسيسها قد كان بناء على إعلان الرباط، كما نرجح احتمال طرح موضوع تأسيسها خلال جلسات القمة من طرف ملك السعودية فيصل أو مناقشة الفكرة عموما.

وقد توقع الملك الحسن الثاني في خطابه الختامي انتقاد البعض لمخرجات القمة والتنقيص من قيمة قراراتها، فخاطب القادة المجتمعين قائلا: «فسوف يلاقي المسلمون في طريقهم من سوف يقول لهم إن

24 المرجع نفسه، 204 و205

25 المرجع نفسه، 205

26 Hassan 2: « **La mémoire d'un roi** », entretiens avec Eric Laurent, Librairie Plon 1993, 257

27 الحسن الثاني: **انبعاث أمة:** الجزء 14، 206

توصياتكم وقراراتكم ضعيفة بالنسبة إلى كذا أو كذا، والحقيقة أن أساسها وجدارها هو لا اله إلا الله محمد رسول الله، وحيث إن قاعدة انطلاقها هي الوحدة بين المسلمين واجتماع كلمتهم».[28] مضيفا في الخطاب نفسه بأن هؤلاء الزعماء قد جاؤوا إلى الاجتماع دون اتصال بعضهم البعض ومعرفة لهم ببعضهم، فمعجزة من الله اجتماعهم هذا أولا، كما قال، ومعجزة أيضا أنهم اتفقوا على أساس للعمل، وهي خطوة لا شبهة فيها، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك حسب الملك الحسن الثاني، الذي أضاف في نهاية خطابه بأن أهم النتائج وأشرفها في نظره هي «أننا سوف نعطي لمدلول الإسلام ومفهوم الإسلام معناه الحقيقي وسوف نعطي للفلسفة الإسلامية وللديانة الإسلامية وللأخلاق الإسلامية مفهوم آخر، وسوف نوحد منطقنا وقاموسنا ومفاهيمنا في المسائل الدينية والدنيوية.»[29]

ومن المعلوم بأن الندوات الصحفية التي غالبا ما تلي القمم تكون فرصة لتسليط مزيد من الضوء على مخرجاتها وسير أشغالها، بل وحتى مبررات ودوافع عقدها، خاصة وأن الصحفيين يكونون قد تابعوا أشغال جزء منها وتوصلوا ببيانها الختامي، مما يساعدهم في طرح الأسئلة لمعرفة المزيد مما لم تقله الوثائق أو طلب تفسير لهذه الأخيرة ...وهكذا، فقد استغل الملك الحسن الثاني الندوة الصحفية التي تلت القمة لتسليط الضوء على ظروف انعقادها ورأيه في قيمة مخرجاتها. فقد ذكر بأنها قد عقدت بعدما «دعا صاحب الجلالة الملك فيصل في وقت ما، ودعوت أنا شخصيا في وقت آخر إلى فكرة مؤتمر قمة إسلامي لا يجمع فقهاء الشريعة الإسلامية أو أساتذتها، ولكن القادة السياسيين الذين بإمكانهم الالتزام باسم بلدانهم على الصعيدين القومي والدولي.»[30] وقد ظهر له بأن مخرجات هذه القمة تعبر بوضوح عن إرادة الشعوب الإسلامية في أن تتبنى مشاكل الشرق الأوسط، وهو ما من شأنه بالتالي أن يؤدي إلى إرادة هذه الشعوب في «أن تساعد بكل الوسائل الممكنة، والتي تتلاءم مع سياسة كل بلد عضو في المؤتمر، أن تساعد البلدان العربية في اهتماماتها ومشاكلها».[31]

وحتى يتم توضيح المقصود بهذه المساعدة وحدودها، وكجواب عن سؤال لصحفي فرنسي حول مسألة دعم الفدائيين الذين كان بعضهم يستهدف المدنيين من الإسرائيليين أو من يدعمهم من رعايا الدول الغربية، أكد الحسن الثاني بأن الأمة الإسلامية لها أعراف كان من بين أهداف القمة إعطاء تفسير جديد وصحيح لها، إضافة لتوثيق الروابط بين الشعوب الإسلامية، ليضيف بأن العرب والمسلمين لم يكن من عادتهم مساندة الأشخاص الذين يحولون اتجاه الطائرات، والذين يضعون متفجرات في السفارات أو الذين يصرحون أمام الأمم المتحدة، أو في مكان آخر أنهم سيذبحون آخر يهودي فوق أرض فلسطين وآخر امرأة حامل وقتل جنينها. لقد كانت هذه الوسائل تلحق أكثر الضرر بالقضية العربية والإسلامية على حد تعبيره، لكنه استدرك قائلا:

---

28 المرجع نفسه، 207 – 208

29 المرجع نفسه، 209

30 المرجع نفسه، 211

31 المرجع نفسه، 213

ونحن مع أولئك الذين يقاتلون على الجبهة وبصورة مفتوحة والذين يكافحون في الأمم المتحدة ولدى الدول لإقناعهم بقضيتهم وحقهم المشروع.[32]

كما عبر عن رأيه بوضوح في الندوة الصحفية المذكورة بخصوص المواضيع التي يمكن التنسيق بشأنها بين دول العالم الإسلامي، وطبيعة المنظمة التي يبدو بأن فكرة إنشائها قد نوقشت في جلسات القمة، حيث حذر من فشل أيّ تنسيق على المستوى الاقتصادي عكس المستوى الثقافي والديني. «فنحن إذا استطعنا في الميدان الثقافي تأسيس منظمة واحدة من مجموع الدول، فإن تأسيس منظمة واحدة في الميدان الاقتصادي سيكون كارثيا؛ وذلك لأنه إن كان الدين والثقافة لا يمكن إعطاؤهما صبغة إقليمية، فإن الاقتصاد والتبادل التجاري ونوعية الإنتاج كلها يجب أن تكون حتما في إطار إقليمي؛ وذلك لكي تعطي ثمارها».[33] وبناء عليه، لم يكن الملك الحسن الثاني المعروف بعقلانيته وواقعيته ينتظر الوصول لنوع من «الاتحاد» بين الدول الإسلامية خاصة على المستوى الاقتصادي، وكان المجال الديني والثقافي والدفاع عن مقدسات الأمة هي القضايا التي يمكن الذهاب بعيدا في التنسيق حولها، وتوحيد سياسة البلدان الإسلامية بخصوصها.

ولكي نفهم أكثر كيف يحل الملك الحسن الثاني إشكالية ازدواجية الانتماء بين الأمة الإسلامية والدولة القومية الحديثة، نستحضر تصوره لمفهوم «الأمة الإسلامية» كما ورد في آخر مذكراته. فالإسلام حسبه، ليس نزعة قومية «أما أسطورة الأمة الإسلامية الجامعة فقد تم إحياؤها غداة الحرب العالمية الأولى بهدف التوفيق بين مختلف القوميات وبين الإمبراطورية العثمانية، وهي من الترهات التي سرعان ما تلاشت».[34] وبناء على ذلك، فمادامت الأمة ليست هيئة روحية بحتة حسب الحسن الثاني، فإن لها اليوم امتدادات في المنظمات الدولية أو الحكومية الإسلامية، والتي تقف دليلا على استمرارية الروابط القائمة بين أعضاء أمة يعملون على تفعيل الحلول الدبلوماسية؛ أي اعتماد الحوار لحل النزاعات الداخلية أو الخارجية التي تهم الأمة.[35] وبهذا المعنى الذي قدمه في مذكراته للأمة الإسلامية يمكن الجمع بين مفهومين قد يبدوان متنافرين، فالانتماء إلى الأمة لا يتعارض مع الانتماء إلى الدول الوطنية المختلفة، ولا مع العبقرية الاجتماعية والثقافية بل والسيكولوجية الخاصة بشعب من الشعوب التي تكون جميعها فسيفساء ما يعرف بالأمة الإسلامية يضيف الملك الحسن الثاني.[36]

كما نجد توظيفه لهذا المفهوم للتعليق على أحد أهم الأحداث التي تخللت هذه القمة، وله علاقة بالقضية الموريتانية، حيث اعترف الملك الحسن الثاني باستقلالها ودعا رئيسها المختار ولد داداه لحضورها ممثلا لدولة «الجمهورية الإسلامية الموريتانية»، بعدما كانت تعدّ بالنسبة إلى المملكة إقليما مغربيا يجب إعادته إلى أرض

32 المرجع نفسه، 216-217

33 المرجع نفسه، 219

34 الحسن الثاني: **عبقرية الاعتدال**، 213

35 المرجع نفسه، 268

36 المرجع نفسه، 304

الوطن. وقد برر الحسن الثاني هذه الخطوة في الندوة الصحفية بثلاثة أسباب لم يفصلها، وهي أولا الوحدة الإسلامية وكون موريتانيا تسمى «الجمهورية الإسلامية»، وثانيا لأن ذلك الاعتراف كان يخدم مصلحة الشعب المغربي، وثالثا بسبب العلاقات الجهوية في منطقة غرب افريقيا. وقد كان هذا الاعتراف مسألة خلافية بينه وبين جزء من النخبة السياسية المغربية. كما تعددت التفسيرات التي أعطيت لهذه الخطوة الملكية تجاه موريتانيا من طرف الباحثين، حيث حدد الباحث الحاج محمد غومريس مثلا أسبابها في «وفاة محمد الخامس، وتنصيص ميثاق منظمة الوحدة الافريقية على احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، وتخلي السنغال عن مطالبها في موريتانيا، وغياب أي سند من طرف البلدان الإفريقية للمغرب، وأخيرا رغبة الحسن الثاني في طي الصفحة».[37]

وهكذا إذن، فقد تم عقد هذه القمة الأولى بعد استقلال الدول الإسلامية في النصف الثاني من القرن العشرين، في ظل سياق دولي يتصف بالحرب الباردة بين القطبين الغربي الرأسمالي والشرقي الاشتراكي، وانتشار المد القومي الناصري. كما نظر لها بعض الزعماء العرب كمحاولة لإضعاف حركة عدم الانحياز التي كان الزعيم جمال عبد الناصر يشغل منصب أمينها العام في تلك الفترة، وفي الوقت نفسه يقود نوعا من «الاشتراكية العربية» المناهضة للإمبريالية والداعية للوحدة العربية، أو هكذا كان يراه مناصروه في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على الأقل. ولعل هذا ما دفع بعض الباحثين للربط بين عقد قمة الرباط الإسلامية ورغبة المملكة السعودية في وقف تمدد هذه الأيديولوجية في المنطقة، حيث يشير الباحث عبد الله الاحسن مثلا إلى أن فكرة «الوحدة الإسلامية» على أساس مفهوم «الأمة» كانت الأداة التي وظفها ولي العهد السعودي فيصل لمواجهة ناصر واشتراكيته الثورية. فقد جرى استحضار الإسلام كعقيدة مضادة، كما تم عقد مؤتمر إسلامي دولي في مكة سنة 1962حول «مكافحة العلمانية في العالم العربي والإسلامي»، حضره مندوبون حكوميون وغير حكوميين من كل البلدان الإسلامية[38]، وإنشاء رابطة العالم الإسلامي في نفس السنة لـ «نشر الإسلام». وقد كثف فيصل الذي أصبح ملكا للسعودية في سنة 1963 من محاولاته لجمع الدول الإسلامية على أساس الهوية الإسلامية بدلا من التجمعات اللغوية والأفكار العلمانية، فسافر من أجل ذلك إلى إيران، والسودان، وباكستان، وغينيا، ومالي، وتونس خلال منتصف الستينيات لنشر فكرة جمع المسلمين تحت سقف واحد وجعلها أكثر شعبية.[39]

وعلى الرغم من معارضة أنظمة مصر وسوريا والعراق لهذه الخطوة حينها، فقد انخرطت الجامعة العربية في الدعوات لعقد قمة إسلامية بعد حادث إحراق المسجد الأقصى. وإن كان عدد الدول التي حضرت القمة الأولى هو 24 فقط مع حضور وفد منظمة التحرير الفلسطيني، فإن تأسيس البنك الإسلامي للتنمية لاحقا بعد خروج منظمة المؤتمر الإسلامي لأرض الواقع، وبدء تقديم مساعدات مالية للدول الإسلامية الفقيرة منذ منتصف السبعينيات، قد دفع حتى الدول التي عارضتها سابقا لأن تلتحق بها. فتضمنت من بين أعضائها

37 الحاج محمد غومريس: «**السياسة الخارجية المغربية**»، 69

38 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي**، 48

39 المرجع نفسه، 49

«جمهوريات إسلامية، وملكيات، ودكتاتوريات عسكرية، وديمقراطيات وطنية، وجمهوريات ديمقراطية اشتراكية، وجمهوريات اشتراكية علمية، وجمهوريات ديمقراطية شعبية اشتراكية».[40] ورغم أن ميثاق المنظمة قد وضع وأقر لاحقا على القمة كما سبق ذكره، ورغم ارتباط هذه القمة بحادث إحراق المسجد الأقصى وسبل حمايته وحماية مدينة القدس، فلقد كان الزعماء المجتمعون في الرباط سنة 1969 مدركين لرغبة شعوبهم في أن تكون هناك «وحدة إسلامية»، ولهذا قرروا إنشاء مؤسسة سياسية دائمة، حيث يمكنهم تبادل الآراء حول المصالح الإسلامية.[41]

وهذا ربما ما يفسر كون المنظمة تعلن في كلمة تقديمية لها على موقعها الإلكتروني[42] بأن قرار تأسيسها يعود إلى تلك القمة، كما أن عدد أعضائها قد تطور إلى أن وصل حاليا ل 57 دولة موزعين على أربع قارات. إنها تمثل «الصوت الجماعي» للعالم الإسلامي، وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعما للسلم والانسجام الدوليين، وتعزيزا للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. كما أنها تنفرد بكونها «جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين»، حيث تعمل على مناصرة القضايا التي تهم أكثر من مليار ونصف من المسلمين في مختلف مناطق العالم. وترتبط هذه المنظمة بالعديد من المنظمات الدولية بعلاقات تعاون لتحقيق أهدافها التي يعتبر التعاون والتضامن بين أعضائها والدفاع عن قضاياهم أهمها. كما تعمل على الدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام وتصحيح المفاهيم والتصورات الخاطئة عنه، وأخيرا فقد ساهمت بفعالية في مواجهة التمييز العنصري.

ومن أهم أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي كما ينص ميثاقها[43]: القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تعنى بالعلوم والثقافة والتكنولوجيا والاقتصاد والتجارة والإعلام. وهناك مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة منها: البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو) ومقرها في المغرب. «ويعتبر مؤتمر القمة الإسلامي هو مؤسسة صنع القرار الأكثر قوة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي».[44] أما أشغالها، فعادة ما تتوزع على القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية وشؤون المنظمة الإدارية والمالية. وأخيرا، فإنه وإن لم يحدد ميثاق المنظمة ما يعنيه بـ «دولة إسلامية»، إلا أن مطبوعاتها والمحاضرات الملقاة في اجتماعاتها تبين أن هذا المصطلح يعني ببساطة كل «دولة قومية يشكل المسلمون فيها أغلبية السكان».[45] وعلى هذا الأساس، يتم قبول أو رفض طلبات العضوية التي تقدم للمنظمة من طرف الدول من كافة قارات العالم ويبث في شأنها مجلس وزراء الخارجية.

---

40 المرجع نفسه، 53

41 المرجع نفسه، 59

42 www.oic-oci.org/home/?lari=ar.

43 www.oic-oci.org/upload/documents/charter/ar/oic-charter_2018_ar-pdf.

44 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي**، 105

45 المرجع نفسه، 98

ثانيا: قمة 4891 بالدار البيضاء: البيان الختامي يترجم «ميثاق الدار البيضاء» الذي قدمه الملك الحسن الثاني:

لقد شكلت القمة الرابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والثانية التي تعقد في المغرب فرصة أخرى للملك الحسن الثاني لتقديم تصوره للعمل الإسلامي المشترك ولتوجهات الدبلوماسية الإسلامية في منتصف عقد الثمانينيات، وهو العقد الذي تخللته عدة أحداث دولية وإقليمية، أهمها استمرار الحرب الباردة، واندلاع حرب إقليمية في الشرق الأوسط بين عضوي المنظمة دولتي العراق وإيران، حيث كان قد مر على اندلاعها أربع سنوات خلال تاريخ القمة المذكورة، والتي لم تحضرها إيران رغم أنها قد توصلت بالدعوة، وأن هذه الحرب كانت أهم موضوعاتها، بل إن الرسالة الملكية للرؤساء، والتي تدعوهم لحضور القمة قد تضمنت مشروع «ميثاق الدار البيضاء» الذي يعالج قضية هذه الحرب أيضا. كما هيمن على مداولات الجلسات موضوع دعوة مصر لاستئناف عضويتها في المنظمة بعد تجميدها لبضع سنوات بعد توقيعها لاتفاقية سلام مع إسرائيل سنة 1979. فما هي أهم التوصيات التي تضمنها البيان الختامي لقمة 1984؟ وما هي الخطوط العريضة لـ «ميثاق الدار البيضاء»؟

1) البيان الختامي يترجم مضامين ميثاق الدار البيضاء:

تعدّ الدعوة لتشكيل «لجان جهوية للمصالحة» بمناسبة الحرب الإيرانية العراقية، أهم ما جاء به ميثاق الدار البيضاء الذي قدم مشروعه الملك الحسن الثاني وتبنته القمة بالإجماع، فأصبح من وثائق المنظمة. وبالعودة إلى هذا الميثاق[46]، نلاحظ أنه قد حدد أهم أولويات العمل الإسلامي المشترك في منظور الملك الحسن الثاني في فض الخلافات عن طريق المصالحة حسب مقتضيات ميثاق المنظمة، وتوطيد أواصر التضامن بين الدول الأعضاء، وتوثيق عرى التآزر والتعاون، إضافة للدفاع عن العقيدة الإسلامية ومواجهة محاولة الاعتداء عليها بجميع طرائق المواجهة كما جاء في الميثاق.

أما بخصوص القضية الفلسطينية وقضية القدس، فقد كرر الميثاق نفس مطالب المنظمة بضرورة تحريرها من الاحتلال الإسرائيلي، وتحرير كل الأراضي العربية والإسلامية المحتلة. كما أعلن الميثاق عن مواصلة دعم النضال الفلسطيني قصد استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته بقيادة منظمة التحرير ممثله الشرعي الوحيد. وأخيرا تمت الدعوة لمواصلة السعي للنمو والازدهار واكتساب القوة المادية والمعنوية اللازمة، وتوسيع آفاق المعرفة واكتساب التكنولوجيا. كما عبر الميثاق عن التزام أعضاء المنظمة بميثاق الأمم المتحدة والسعي للسلم والعدل والأمن العالمي، وليكون العالم الإسلامي أداة توازن عالمي.

---

46 www.oic-oci.org/arabic/conf/id/4/4th-id-org-attach-a.htm.

وكعادة أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني في الاستعانة بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية في خطبه واختيار ما يلائم السياق من بينها، نلاحظ توظيفه في هذا الميثاق للآيات التالية: «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا»، وقوله تعالى: «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم واتقوا الله لعلكم ترحمون»، وقوله: «ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون»، وأخيرا قوله تعالى: «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان». أما الأحاديث النبوية، فقد اختار الملك منها قوله (ص): «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»، وقوله: «كل مسلم على مسلم حرام دمه وماله وعرضه». ولا ننسى بأن أهم حدث تزامن مع صدور هذا الميثاق هو الحرب العراقية الإيرانية كما قلنا سابقا، والتي امتدت من سنة 1980 إلى 1988 وخلفت أكثر من مليون قتيل وخسائر مالية للطرفين فاقت 400 مليار دولار حسب بعض التقديرات؛ وذلك لأنها كانت من أطول الحروب وأشدها شراسة ودموية وعنفا في العالم خلال القرن العشرين.

لقد حضرت لهذه القمة 42 دولة، وجاءت في سياق عربي إسلامي متوتر تسوده أحداث العنف والحروب، سواء الحرب الأهلية في لبنان أو الحرب بين العراق وإيران...ولهذا أكد البيان الختامي في بدايته على دعوة الإسلام إلى السلام والمحبة والأخوة...نقلا عن كلمة رئيس القمة الملك الحسن الثاني، الذي أشاد البيان نفسه بنشاطه على رأس لجنة القدس، وجدد رئاسته لها لثلاث سنوات أخرى. كما أعلن ذات البيان تبني القمة للميثاق الذي اقترحه، وكلف مؤتمر وزراء الخارجية الخامس عشر المقرر عقده في صنعاء بتعيين أعضاء اللجان الجهوية للمصالحة والوفاق التي نص عليها الميثاق، وفوّض لها مهمة فض النزاعات سلميا. ولكي يتحقق الاطمئنان إلى موضوعية وتجرد أعمال لجان المصالحة والوفاق الجهوية، فقد تقرر أن تكون دائرة اختصاص كل لجنة مصالحة ووفاق منطقة غير المنطقة التي ينتمي إليها أعضاء هذه اللجنة. كما يعلن الميثاق بأن القادة قد قاموا بتقسيم العالم الإسلامي جغرافيا، وحددوا الجهات وعينوا اللجان الجهوية للمصالحة والوفاق، وقرروا منطقة اختصاص كل لجنة ونظموا سير أعمال اللجان وفق ما يشتمل عليه الملحق المضاف إلى الميثاق.

أما بخصوص القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة بعد 1967، فقد كرر البيان الختامي لقمة 1984 توصيات وقرارات القمم الإسلامية السابقة، مع تأكيده على ضرورة ضمان حق عودة الفلسطينيين وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. وبناء عليه، فقد تم الإعلان عن تبني القمة لخطة السلام العربية التي أقرها المؤتمر العربي الثاني عشر بفاس، كما أكد المؤتمر التزامه بما جاء في برنامج العمل الإسلامي وجميع قرارات لجنة القدس، وجدد تمسك الأمة الإسلامية بالطابع العربي الإسلامي لهذه المدينة المقدسة والتزامها بالعمل على عودتها للسيادة العربية.

وإضافة إلى إحداث لجان المصالحة والوفاق، أعرب المؤتمر عن تقديره لجهود «لجنة السلام الإسلامية» برئاسة الرئيس أحمد سوكوتوري ودعاها لمواصلة مساعيها لإيقاف القتال بين إيران والعراق وسحب قواتهما إلى الحدود المعترف بها دوليا. كما عبر البيان عن الارتياح من مواقف العراق لقبوله قرارات منظمة المؤتمر

الإسلامي ومجلس الأمن. أما في موضوع التضامن الإسلامي، فقد أكد المؤتمر في بيانه الختامي استجابته لنداء الملك الحسن الثاني حول دعم دول الساحل في مواجهة الجفاف، ومطالبته بعضوية وزير الخارجية المغربي في «لجنة التضامن الإسلامي مع شعوب الساحل». وأخيرا فقد دعا المؤتمر مصر إلى استئناف عضويتها في المنظمة بعدما تم تعليقها سابقا.

2) قراءة في أهم مخرجات القمة الإسلامية الرابعة المنعقدة بالدار البيضاء سنة 1984:

لقد خيمت أجواء الحرب وأحداث العنف في الشرق الأوسط على هذه القمة كما يتضح منذ انطلاقها. فقد أكد رئيسها الملك الحسن الثاني في خطاب الافتتاح بأنه «من المؤسف جدا أن تكون دولتان مسلمتان هما إيران والعراق في الحالة الحربية التي هما عليها، ولا يمكننا إلا أن نأسف أولا لهذا الوضع، وألا نيأس ثانيا من الوصول إلى نتيجة سلمية وأخوية مسلمة كيفما كانت العراقيل وكيفما كانت الظروف».[47] وقد نفهم هذا الكلام كنوع من التعبير عن الشعور بالعجز الذي انتاب أعضاء المنظمة، وهم غير قادرين على وضع حد لتلك الحرب بين بلدين مسلمين جارين وعضوين في نفس المنظمة. ويرجع هذا الشعور إلى فشل مساعي لجنة السلام التي شكلتها المنظمة لهذا الغرض؛ وذلك رغم أن الثورة الإيرانية سنة 1979 قد قوبلت منذ بدايتها بتحفظ، بل وبمعارضة من طرف عدة أنظمة عربية وإسلامية نظرا لما شكلته من تهديد مذهبي وإيديولوجي لمجتمعاتها، خاصة مع سعي قادتها وعلى رأسهم الإمام آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني (1989/1902) إلى تصدير هذا النموذج من الثورة إلى دول الجوار. وفي هذا الاطار، فقد ربط الملك الحسن الثاني مثلا بين هذه الثورة وبين ما شهده الشرق الأوسط من أحداث عنف قامت بها حركات دينية متطرفة. «فالثورة الإيرانية هي الحركة الراديكالية الوحيدة التي حالفها النجاح، وقد كان لنجاحها كبير أثر في الأحداث الخطيرة التي شهدها عقد الثمانينات، حيث كان الهدف المنشود هو احتلال مقعد الزعامة الأيديولوجية من العالم الإسلامي فزاد الوضع من ذلك تعقيدا في لبنان والشرق الأوسط بأكمله».[48] ورغم أن أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني كان قد استصدر فتوى من العلماء بداية الثمانينات تكفر الخميني الذي قاد هذه الثورة سنة 1979 بسبب تصريحات اعتبرت مسيئة للرسول (ص)؛ لأنها تجعل «الإمام» أقرب إلى الله منه كما جاء في تبرير الفتوى، إلا أن هذا لم يمنع من دعوة إيران للحضور في القمة بوصفها عضوا في المنظمة منذ إحداثها، بل إن الحسن الثاني قد عبر عن أسفه لتغيّبها عن الحضور كما نفهم من تصريحه خلال الندوة الصحفية التي أعقبت اختتام القمة، والذي قال فيه: «فمما لا شك فيه أن تغيب إيران من المؤتمر لم يكن ليربحها شيئا زائدا على ما ربحت، بل خسرت في نظري حتى أصدقائها».[49]

---

47 الحسن الثاني: **انبعاث أمة**: الجزء 29 - مطبوعات القصر الملكي – 1984، 12

48 الحسن الثاني: **عبقرية الاعتدال**، 17

49 الحسن الثاني: **انبعاث أمة**: الجزء 29، 46

أما في موضوع عودة مصر، والتي حظيت باهتمام كبير واختلفت حولها الآراء بشدة بين القادة المشاركين في القمة، فالمخرج الذي وجده الملك الحسن الثاني للتوفيق بين الجميع هو اعتبار قرار تعليق العضوية غير صادر عن قمة أصلا، بل عن مؤتمر وزراء الخارجية فقط، وهو ما ليس من اختصاصه حسب الميثاق. وبناء عليه، فما وقع هو مجرد سوء فهم ساهمت فيه مصر بتخليها عن عضويتها كما قال. علما أنها كانت قد طردت أيضا من الجامعة العربية بعد توقيعها لاتفاقية السلام مع إسرائيل، وبالتالي طرحت إشكالية احتمال تأثير قرار إعادتها للمنظمة على قرار الجامعة العربية، وهو ما حاول الحسن الثاني توضيحه في الندوة الصحفية، «فالمنظمة الإسلامية لها قواعد ولها بنود التزاماتها، والجامعة العربية شيء آخر، هي جامعة عربية محضة. أما الأخرى، فهي إسلامية، تضم المسلمين كافة ومهمتها مركزة على المسائل الدينية والاجتماعية والثقافية أكثر مما هي مركزة على المسائل السياسية، ولكن هذا لا يمنع المؤتمر الإسلامي من أن يتطرق إلى موضوعات سياسية».[50] وفي الواقع، فقد أكد الحسن الثاني على الطابع المتنوع لاهتمامات منظمة المؤتمر الإسلامي في خطاب اختتام القمة وهو يتحدث عما جرى في المؤتمر. فقد ذهب في ذات الخطاب إلى أن من يظن بأن مؤتمرا إسلاميا يعني بالضرورة أن أغلبية موضوعاته دينية أو ثقافية فهو لا يعرف «الأسس التي رفعت عليها الأمة الإسلامية، فأمرنا شورى بيننا، ولفظ الأمر هنا بالمفرد يعني تنويع أمرنا، ويعني النوعية المختلفة والمتعددة لأمرنا، ومن يعرف الإسلام كذلك يعلم أنه لا يفرق بين الدين والدنيا كما يفرق بعض المسيحيين بين الكنيسة والدنيا، فديننا دنيانا ودنيانا ديننا، وهذا ما يجعلنا – أحببنا أو كرهنا – نعجز في الفرز بين ما هو سياسي وما هو ثقافي ديني».[51] وهذا التصور لطبيعة المنظمة يكاد الملك الحسن الثاني يكرره في كل خطبه في القمم التي ترأسها كما لاحظنا، وقوامه أن الدين يرتبط بالسياسة في الإسلام، وأن أساس علاقة أعضاء المنظمة هو «لا إله إلا الله محمد رسول الله». كما تجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه السنة كان يجمع بين رئاسة كل من القمة الإسلامية والقمة العربية ولجنة القدس واللجنة السبعية، وهو ما يبين الحضور الدبلوماسي الوازن للمغرب على الساحة الإقليمية والدولية حينها؛ وذلك رغم أنه قد أكد في الندوة الصحفية بأن تلك المهام والمسؤوليات ليست خاضعة لإرادته الخاصة ولقراراته الشخصية، «فرئاسة هذه المنظمات ولهذه اللجان ليست في الحقيقة، رئاسة لحرية التصرف واحتكار الرأي والقرار، هي قبل كل شيء رئاسة لجمع الوثائق وتبليغها وللعمل في العالم الإسلامي واستيضاح الآخرين عن موقفهم كذلك، ومحاولة تقريب الشقة بين العرب والمسلمين من جهة، وخصومهم من جهة أخرى».[52]

وبالعودة إلى كل القرارات الصادرة عن قمة 1984 نلاحظ بأنها قد تضمنت 15 قرارا حول الشؤون السياسية أحدها حول الحرب الإيرانية العراقية، (قرار رقم 8/4-س/ق أ).و 3 قرارات تخص الشؤون الاقتصادية، أحدها يخص الوضع المالي للمنظمة التي ظلت تعاني من ضعف التمويل وتخلف بعض أعضائها عن دفع مساهماتهم

50 المرجع نفسه، 46

51 المرجع نفسه، 40

52 المرجع نفسه، 49

أحيانا. أما الشؤون الثقافية، فقد حظيت ب 19 قرار منها 6 تهم مؤسسات ثقافية إسلامية بإفريقيا جنوب الصحراء. كما صدر عن القمة بيان على شكل نداء موجه للولايات المتحدة لإعادة النظر في قرارها الخاص بالانسحاب من اليونيسكو. وإذا كان هناك من يرى بأن المنظمة لا تولي أهمية للجانب الاقتصادي بنفس قدر الجوانب الدينية والثقافية أو السياسية في التعاون الإسلامي، فإن الملك الحسن الثاني قد قدم تبريره لذلك في جوابه عن سؤال لصحفي حول عدم اهتمام قمة 1984 بالمواضيع الاقتصادية، حيث يقول: «والله إني حينما كنا في القمة كنت لا أنظر إلا للناحية السياسية؛ لأنها هي المنهل، إذا كانت الناحية السياسية طيبة وأحوالها على أحسن ما يكون فلا بد للاقتصاد أن يتبع، فالسياسة هي التي تكيف المجالات الأخرى، ولم أعط انتباهي وقدرتي إلا للناحية السياسية».[53]

أما بخصوص عجز هذه المنظمة عن القيام بخطوات عملية لمواجهة إسرائيل أو لوقف الحرب مثلا، فهذا يعود حسب الباحث عبد الله الاحسن إلى أنها لا تمتلك أي سلطة لتطبيق قراراتها، وإنما تعتمد على حكومات الدول الأعضاء لتنفيذ توصياتها. وهذا ما يجعل المنظمة هيئة ضعيفة، وهذا لا ينطبق على منظمة المؤتمر الإسلامي فقط، وإنما ينطبق أيضا على كل المنظمات الدولية الأخرى.[54] إن ما يجعل هذه المنظمة تصدر قرارات غير ملزمة قانونيا، بل في شكل توصيات فقط حسب هذا الباحث، هو أنها لا تتمتع بسلطة السيادة.[55] لكن هذا لا يعني انعدام فائدتها حسبه، فقراراتها الاقتصادية التنموية والسياسية تكون مهمة جدا، إضافة إلى أنها مثل باقي المنظمات الدولية توفر للدول الأعضاء منبرا للتعبير عن مواقفهم حول القضايا الدولية المختلفة والقيام بالدعاية السياسية.[56] ولعل ما يزيد من أهمية ذلك هو كون المنظمة اعتادت على تبني خطاب رئيس الدولة المضيفة الافتتاحي كوثيقة رسمية.

وجدير بالذكر أن هذه المنظمة لم تفشل في حل القضية الفلسطينية أو المشكلة العراقية الإيرانية فقط، بل تجنبت أيضا التدخل في عدة نزاعات بين الدول الأعضاء. وهكذا فبعد حل مشكلة باكستان وبنغلاديش «لم تسع المنظمة للتدخل في أي من النزاعات الأخرى بين أعضائها، فلم تحاول التوسط في النزاع بين مصر وليبيا، أو بين ليبيا والسودان، ولم تحاول حل مشكلة الصحراء الغربية، كما أنها لم تحاول التوسط بين سوريا والأردن».[57] أما موقف إيران من المنظمة بعد الثورة، فكان سلبيا بسبب ما اعتبره مسؤولوها عدم الاحترام الذي عبر عنه عدد من زعماء المنظمة في بيانات رسمية للثورة ولقائدها الثوري.[58]

---

53 المرجع نفسه، 54

54 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي**، 109

55 المرجع نفسه، 107

56 المرجع نفسه، 110

57 المرجع نفسه، 162

58 المرجع نفسه، 165

ويبدو أيضا بأن الملك الحسن الثاني قد كان مصرًّا على عدم إدراج قضية «الصحراء الغربية» ضمن جدول أعمال القمم الإسلامية، وهذا ما يتضح من جوابه لصحفية إذاعة فرنسا في الندوة الصحفية التي تلت قمة 1984، فقد أجاب عن تساؤلها حول ما إذا كانت القمة قد ناقشت هذه القضية قائلا: «هذا ليس موضوع حديثنا سيدتي، إن الطرق والوسائل لتسوية هذا المشكل قد تم إقرارها في نيروبي بصفة نهائية، وقد أكدت ذلك في الأمم المتحدة، وإن هذا ليس موضوع حديثنا».[59] وهذا يعني بأن الملك كان يريد إبعاد هذه المنظمة عن هذه المشكلة، رغم أنه استضاف قمتين لها بعد اندلاع النزاع حول استكمال الوحدة الترابية للمغرب. أما مؤتمر نيروبي الذي قصده الملك الحسن الثاني، فهو الذي عقدته منظمة الوحدة الإفريقية في يونيو 1981، وأعلن فيه استجابة المغرب لطلب الأصدقاء والأشقاء وإجراء استفتاء لتقرير المصير في الصحراء. هذا علما بأن منظمة المؤتمر الإسلامي قد سبق أن عبرت من خلال وثائقها عن دعمها ل 3 أنواع من تقرير المصير، وهي: «الكفاح من أجل الشعب المسلم وأرضه التي اغتصبت بالقوة من قبل غير المسلمين كما هو الحال في فلسطين، والكفاح الإسلامي الموجه ضد تدخل الدول العظمى في شؤون البلاد الإسلامية كما في حالة أفغانستان، ومساندة حقوق الأقليات المسلمة في البلدان غير الأعضاء في المنظمة».[60] في حين أن منظمة الوحدة الافريقية التي ينتمي أغلب أعضائها لمنظمة المؤتمر الإسلامي كانت قد اعترفت قبيل القمة بشهور قليلة بقيام «الجمهورية العربية الصحراوية» التي أعلنتها جبهة البوليساريو في «الصحراء الغربية»، والتي نالت عضوية المنظمة الإفريقية، مما دفع المغرب لمغادرة هذه الأخيرة ولم يعد إليها إلا في سنة 2017. وفي المقابل عمل المغرب سنة 1984 أيضا على التقارب مع الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي أحد أكبر داعمي الجبهة الانفصالية، حيث أقام المغرب مع ليبيا ما سمّي بـ «الاتحاد العربي الإفريقي»، والذي يعدّ إنشاؤه مثالا واضحا عن القرارات الخارجية التي تحتكم لمحدد المصلحة التي قد تقتضي القيام بخطوات غير متوقعة أو غير متلائمة مع طبيعة النظام أو توجهات سياسته الخارجية...

ثالثا - قمة 4991 بالدار البيضاء: دورة الإخاء والانبعاث

1) البيان الختامي وإعلان الدار البيضاء: دعم عملية السلام ومواجهة التطرف والإرهاب والانخراط في مشروع «الصحوة الإسلامية»:

على الرغم من اختلاف السياق ومرور حوالي عقد من الزمن بين القمة الإسلامية الرابعة سنة 1984 والقمة السابعة سنة 1994 دورة «الإخاء والانبعاث»، فقد كرر الملك الحسن الثاني مبادرة تقديم مشروع برنامج عمل سمّي «إعلان الدار البيضاء» بمناسبة الذكرى الفضية (25 سنة) على تأسيس المنظمة، والذي اعتمدته القمة رسميا كوثيقة من وثائق المؤتمر.

---

59 الحسن الثاني: **انبعاث أمة**، الجزء 29، 52

60 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي**، 119

فما هي أهم مضامين هذا الإعلان؟

لقد انطلق الإعلان من التذكير بالالتزام بالعقيدة الإسلامية نصا وروحا وبالاقتناع الراسخ بما يحض عليه الإسلام وتعاليمه من خير للبشرية، والالتزام بمرجعية حقوق الانسان. كما عبر عن الرغبة في المساهمة والتعاون مع الأسرة الدولية. لكنه دعا في المقابل لصون كرامة المسلمين والتصدي بحزم للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية، نتيجة للمغالطات والمفاهيم الخاطئة التي تلصق بالدين الحنيف. وقد أعلن قادة العالم الإسلامي المجتمعون التزامهم بالعمل وفق الأولويات التي وضعها الإعلان «اعتمادا على الثقة الكبيرة في حكمة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني وخبرته الواسعة ومكانة جلالته المرموقة على الصعيد الدولي، واقتناعا بأن رئاسة جلالته لمنظمتنا سيكون دعامة لتجسيد تطلعات أمتنا الإسلامية».[61] وتتمثل تلك الأولويات في تعزيز التضامن الإسلامي وتوحيد الجهود للدفاع عن جميع القضايا، والذود عن حياض الإسلام والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والدفع بالتي هي أحسن. كما نص الإعلان على دعم مسلسل السلام في الشرق الأوسط حينها، مكررا تشبث القادة بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وطالب بالتقدم في المسارين السوري واللبناني وفق آلية «الأرض مقابل السلام». كما دعا أيضا إلى تدعيم العلاقات الثنائية والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات سلميا ووفق الشرعية الدولية.

أما على المستوى الإعلامي والثقافي، فيدعو الإعلان إلى صون التراث الإسلامي المشترك والارتقاء به، وتوعية الشباب المسلم بقيم الإسلام السامية، وتحقيق التفاهم بين الشعوب والديانات؛ وذلك عن طريق تنسيق جهود الدعوة الإسلامية وتطوير البرامج التعليمية ونشر تعاليم الإسلام في العالم في إطار احترام سيادة الدول. كما نص الإعلان على ضرورة دعم جهاز الإعلام لمواجهة ما سماها بـ «الحملة الشرسة ضد الإسلام»، ولإبراز الصورة الحقيقية والمشرفة له وجوهر شريعته الخالدة بهدف تصحيح المغالطات وفضح أصحاب النوايا السيئة التي تتحامل على الإسلام. وهكذا، فقد ربط الإعلان بين مواجهة التطرف والإرهاب من جهة، وبين التأكيد على ضرورة مواكبة العصر بفكر إسلامي منفتح يعتمد الأسس الراسخة للدين الإسلامي الحنيف من جهة أخرى. كما كرر الإعلان التعبير عن «إدانة إرهاب الدولة» معتبرا الإرهاب عموما خروجا عن الدين. وبالتالي، تمت الدعوة للمساهمة في التعاون الدولي للقضاء عليه في إطار الشرعية الدولية. لكن ذلك لا يعني حسب الإعلان المس بالحق المشروع للمقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال، وإقرار الحقوق الوطنية. وأخيرا، فقد تم التأكيد على السعي لحماية حقوق الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء وعلى احترام حقوق الإنسان في الإسلام.

كانت هذه أهم مضامين إعلان الدار البيضاء الذي اقترحه الملك الحسن الثاني وتبنته القمة الإسلامية بمشاركة 42 دولة، والتي ناقشت عدة مواضيع مختلفة ومتنوعة إلى حد أن بيانها الختامي قد جاء في 186 نقطة تغطي 24 صفحة !

61 www.oic-oci.org/arabic/conf/is/7/7th-is-final.htm. إعلان الدار البيضاء

وبالعودة إلى هذا البيان الختامي المطول، نلاحظ بأنه قد انطلق من الأرضية التي بني عليها خطاب الافتتاح الذي ألقاه الملك الحسن الثاني بوصفه رئيسا للقمة، والذي ركز فيه على أن الإسلام يدعو للتعايش السلمي بين الشعوب والديانات. كما أنه شدد على رفض التكفير وفتاوي الجهاد وقتل المسلمين. وبعد أن كرر فكرة ارتباط الدين بالدنيا في الإسلام عرف هذا الأخير بأنه المعاملة. كما دعا الملك حسب البيان الختامي إلى ضرورة تصحيح عدة مفاهيم في الإسلام وتصحيح الأخطاء والاتفاق على ما هو حلال وما هو حرام. ولهذا اقترح انبثاق «هيئة عليا» تصبح مرجعية للتعريف بأحكام الإسلام بعيدا عن الخلط، وفي نفس الوقت دعا لمواجهة الحملة الشرسة ضد الإسلام.

أما بخصوص القضية الفلسطينية وقضية الأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء، فقد ذكر البيان الختامي بنفس مواقف المنظمة السابقة، كما دعا الدول الأعضاء إلى عدم السماح لأي حركة تستغل الدين الحنيف للقيام بأي نشاط مناوئ لأي دولة من الدول الأعضاء التي دعاها البيان إلى التنسيق لمواجهة ظاهرة التطرف الفكري والإرهاب، بل تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بينه وبين نضال الشعوب في سبيل التحرر الوطني. كما تمت المصادقة على مدونة لسلوك الدول الأعضاء في المنظمة بشأن مكافحة الإرهاب الدولي، وكرر البيان إدانة القمة لجميع أشكال الإرهاب الدولي بما فيه جرائم خطف الطائرات...وأخيرا فقد عبر القادة المجتمعون في البيان عن ارتياحهم لعقد أول اجتماع للقطاع الخاص للدول الأعضاء بإسطنبول سنة 1994.

2) قراءة في أهم مخرجات قمة 1991:

بالعودة إلى مخرجات هذه القمة وملاحظة نوعية القرارات التي صدرت عنها، نجد بأنها إلى جانب البيان الختامي وإعلان الدار البيضاء، قد أصدرت إعلانيين خاصين بكل من البوسنة والهرسك، وجامو وكشمير. أما القرارات، فقد تنوعت ما بين 8 قرارات تخص الشؤون التنظيمية والأساسية والعامة، و49 قرارا يهم الشؤون السياسية والأقليات والجماعات المسلمة والشؤون القانونية والإعلامية. أما الشؤون الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، فقد صدر في شأنها 28 قرارا، و36 قرارا في الشؤون الثقافية والإسلامية. وأخيرا صدر قراران حول الشؤون الإدارية والمالية؛ أحدهما ينص على عقوبات في حق الدول الأعضاء التي لم تلتزم بدفع مساهماتها المالية للمنظمة، وهو ما يبين استمرار مشكلة تمويل المنظمة. أما عدد القرارات، فيوضح تنوع وكثرة القضايا المدرجة في جدول الأعمال التي حظيت باهتمام قادة الدول الإسلامية الأعضاء الذين ارتفع عددهم، إضافة إلى مشاكل الأقليات في عدد كبير من الدول غير الأعضاء مثل الهند وبعض دول أوروبا والصين...

لقد عرف عقد التسعينيات عدة تطورات دولية وإقليمية أرخت بظلالها على قمة 1994 ومخرجاتها. فقد انتهت الحرب الباردة وسقط الاتحاد السوفياتي، وبدأ الحديث عن إقامة «نظام عالمي جديد»، بل بدأ التبشير بـ «نهاية التاريخ» والانتصار النهائي للإيديولوجية الليبرالية ونمط الإنتاج الرأسمالي، وقيم السوق والديمقراطية وحقوق الانسان...كما أن بداية هذا العقد قد شهدت أحداث عنف خطيرة في بعض البلدان مثل الجزائر الجار

الشرقي للمغرب، والتي تعود أسبابها للصراع السياسي بين التيار الإسلامي والمؤسسة العسكرية بعد انقلاب هذه الأخيرة على نتيجة الانتخابات البرلمانية التي فازت بها «الجبهة الإسلامية للإنقاذ» سنة 1991، مما أدخل البلاد كلها فيما يعرف بـ «العشرية السوداء». وبالتالي، فالإرهاب والتطرف العنيف الذي كان الملك الحسن الثاني خلال عقد الثمانينيات يظن بأنه مرتبط بالإسلام الشيعي فقط، وبعيد عن شمال إفريقيا التي يسود فيها المذهب السني المالكي المعتدل، قد وصل إلى جوار المغرب. وليس ذلك فحسب، بل إن المغرب قد تعرض لهجوم إرهابي في فندق إسني بمراكش سنة 1994 قبيل عقد القمة ببضع شهور، نجم عنه عشرات القتلى والجرحى، حيث تورط فيه متطرفون جزائريون، مما جعل المغرب يرد بفرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين لدخول المغرب لترد الجزائر بإغلاق الحدود البرية من جانب واحد منذ ذلك الحين وحتى الآن؛ وذلك رغم حضور ممثلها للقمة المذكورة.

ولهذا ليس مستغربا أن تهيمن مواضيع التطرف والتكفير والإرهاب عموما، على أشغال القمة وأن تحتل الحيز الأكبر ضمن مضامين البيان الختامي بشكل أو بآخر، خاصة أن الخطاب الافتتاحي لرئيسها الملك الحسن الثاني قد حمل عدة رسائل في هذا الاتجاه. فلا أحد ولا سلطة يستطيعان أن يخولا لأنفسهما ما لم يخول لهما الدين من سلوك التطرف واللجوء إلى العدوانية في التفكير والممارسة والانتصاب لإصدار أحكام تكفير المسلمين وإبعادهم عن حظيرة الدين والفتوى بالجهاد فيهم حسب الملك الحسن الثاني، «فهذه أحكام لا يقبل الإسلام أن تصدر من بشر ضد بشر، حتى من أذنبوا أو زاغوا عن سواء السبيل، ومن القواعد المسلم بها عند علمائنا أنه لا يجوز أن يكفر أحد من أهل القبلة بذنب»[62]. ورغم تكراره لفكرة أن الإسلام دين ودنيا أيضا إلا أنه اعتبر الدين المعاملة؛ أي «التقيد بضوابط حسن السلوك وقواعد أخلاقية للتعامل الشريف، في طليعتها الالتزام بالتسامح والتمسك بالتعايش والجنوح إلى السلام».[63]

وهذا النهج المعتدل الذي تبنته مؤسسة إمارة المؤمنين مقابل تطرف حركات الإسلام السياسي يعود لعدة اعتبارات بسط الحسن الثاني بعضها في آخر مذكراته. فالمغرب ظل دوما يحاول لعب دور صلة الوصل بين الحضارات والأديان وخاصة بين الإسلام والغرب، «كما أنه دولة تمتد جذورها لأكثر من اثني عشر قرنا في التاريخ، حيث بقيت بحمد الله منذ أن أسسها أحفاد الرسول (ص) حصنا منيعا من حصون العقيدة الإسلامية الحقة. وقد عرف الملوك المغاربة جميعهم كيف يحافظون على مذهب سني راسخ لا يقبل التطرف ولا المتطرفين، ولا مكان فيه للأفكار الطائفية الضيقة ولا تساهل مع الدجالين والمنافقين».[64] إن المذهب السني المالكي المعتمد رسميا في المغرب إذن هو الذي يشكل حصانة للمملكة ضد التطرف والإرهاب لاتصافه بالاعتدال والانفتاح والتسامح. كما أن موقع ووظيفة إمارة المؤمنين الروحية يمكنها من لعب دور الوساطة

62 الحسن الثاني: **انبعاث أمة:** الجزء 39، مطبوعات القصر الملكي 1994، 581

63 المرجع نفسه، 581-582.

64 الحسن الثاني: **عبقرية الاعتدال**، 35.

بين الإسلام وباقي الديانات التوحيدية أو بين العرب والمسلمين من جهة وإسرائيل من جهة أخرى. وفي هذا الاتجاه، فقد سبق عقد القمة تنظيم المغرب في نفس السنة لندوة دولية حول «حوار الأديان التوحيدية: من أجل ثقافة السلام» بالرباط. كما تم تنظيم الدورة الثالثة لجامعة «الصحوة الإسلامية» في يناير من نفس السنة حول موضوع التسامح بحضور علماء ومفكرين من عدة بلدان إسلامية؛ وذلك بهدف «الحوار النزيه القائم على الموضوعية واحترام الرأي الآخر وفق أخلاقنا الإسلامية الأصيلة وعلى النهج القرآني في الدعوة إلى سبيل ربنا بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن»[65]، كما قال الملك الحسن الثاني في رسالته إلى المشاركين فيها، مضيفا بأن التجربة المغربية في هذا الباب قد انتشر الحديث عنها والدعوة للاقتداء بها عبر العالم الإسلامي، وهو ما يدخل السرور على النفس ويضاعف المسؤولية وذلك لضرورة الحفاظ على هذا النهج وتطويره وتوفير الضمانات لنجاحه.[66]

ولا ننسى أيضا انخراط المنظمة الإسلامية في دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، والتي عرفت سنة 1993 منعطفا نوعيا آخر بتوقيع إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية لاتفاق أوسلو حول الحكم الذاتي الفلسطيني، والذي رعته الولايات المتحدة الأمريكية، ونتج عنه عودة القائد ياسر عرفات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. كما شهدت سنة 1994 التي انعقدت فيها القمة توقيع اتفاقية سلام بين الأردن وإسرائيل، والتي أنهت 46 سنة من الحالة الحربية بين البلدين، وبموجبها وضعت أسس التعاون الاقتصادي بينهما، وتم الاعتراف الإسرائيلي للأردن بإدارة الأماكن المقدسة في مدينة القدس.

ولعل هذه بعض الأحداث التي تساعدنا في تفسير وتأويل مخرجات هذه القمة كما وردت في بيانها الختامي وفي إعلان الدار البيضاء أيضا، والتي طغى عليها الجانب السياسي والثقافي على حساب الجانب الاقتصادي. وهذه ملاحظة تنطبق على اهتمامات المنظمة ونشاطها منذ إحداثها، حيث تكفي الإشارة إلى أن أول اجتماع للقطاع الخاص بالدول الأعضاء لم ينعقد إلا في سنة 1994؛ أي بعد ربع قرن على تأسيسها، وهو ما يفسر ربما تواضع النتائج الاقتصادية المحققة من خلال التعاون الإسلامي. هذا علما بأن مساعدات الدول الإسلامية النفطية للدول الفقيرة داخل المنظمة قد شكلت إحدى أهم آليات استقطاب تلك الدول للانضمام إليها، إلى أن وصل عدد الأعضاء في منتصف التسعينيات ل 50 دولة، إضافة إلى عدة دول ومنظمات دولية لها صفة عضو مراقب بالمنظمة، بل إن الباحث عبد الله الاحسن يرى بأن «تركيا والكويت والمغرب والعراق والسودان قد نمت علاقات تجارية مهمة مع البلدان الأخرى في المنظمة في السنوات الأخيرة بناء على الزيادة في كل من الصادرات والواردات».[67]

---

65 الحسن الثاني: **انبعاث أمة:** الجزء 39، 10

66 المرجع نفسه، 12

67 عبد الله الأحسن: **منظمة المؤتمر الإسلامي**، 191

وأخيرا يجب الإشارة إلى احتضان المغرب لمقر الذراع الثقافي والتربوي للمنظمة ونقصد منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)، والتي تسهر على وضع وتنفيذ البرامج ذات الصلة بالمجال الثقافي والتربوي. كما أن أول مدير عام لها كان هو المستشار الملكي في شؤون السياسة العربية والإسلامية ووزير خارجية المغرب الأسبق عبد الهادي بوطالب، والذي أشرف عليها منذ إحداثها في سنة 1982 إلى 1991، مما مكنه من احتلال موقع مهم لتفعيل دبلوماسية ثقافية ودينية هي في الحقيقة ترجمة للدبلوماسية الإسلامية المغربية التي سبق تحديد أبرز معالمها في هذا المقال. وهذا ما نستنتجه من تصريحه حول الموضوع في الجزء السابع من شهادته على العصر على قناة الجزيرة القطرية، حيث أقر بأنه كان يتصرف كمستشار ملكي أيضا خلال إشرافه على هذه المنظمة التي أراد لها أن تكون مثل اليونسكو بالنسبة إلى العالم الاسلامي. فحتى لما يستدعى للقصر كما قال كان يجلس بجانب المستشارين وكان الملك يقول له دائما «أنا لا اعتبرك موظفا دوليا، ليس أحدا يكون عندي ويبقى موظفا دوليا، أنت في القصر الملكي وتابع للقصر الملكي ورتبتك هي مستشار».[68] علما أن عبد الهادي بوطالب كان من أبرز المساعدين للملك الحسن الثاني في تنظيم أول قمة إسلامية سنة 1969...

خلاصة:

من الصعب القيام بدراسة مستفيضة للدبلوماسية الإسلامية التي انتهجها أمير المؤمنين الملك الحسن الثاني طيلة فترة حكمه في مقال واحد. وهذا حتى لو حصرنا نظرنا بتلك الدبلوماسية التي ارتبطت بزعامته للعالم الإسلامي خلال ترؤسه لثلاث قمم من أصل ثمان عقدتها منظمة المؤتمر الإسلامي خلال عهده. كما لم يكن هدفنا هو القيام بتقييم لمنجزات هذه المنظمة الدولية وما حققته فعلا خلال الفترة المذكورة؛ وذلك لضيق المجال وشساعة الموضوع. ولهذا لم نتعمق مثلا في دراسة القرارات الاقتصادية والسياسية والثقافية والتنظيمية التي صدرت عن قمم 69 و84 و94، والتي كانت موضوع ملاحظتنا وتحليلنا لمخرجاتها التي اعتبرناها الأساسية، وتقدم صورة عن التوجهات العامة للدبلوماسية الإسلامية كما تمت ممارستها داخل هذه المنظمة الدولية. كما لم نتحدث عن نشاط الملك الحسن الثاني الدبلوماسي على رأس لجنة القدس المتفرعة عن المنظمة والمهتمة بحماية المسجد الأقصى والمحافظة على الطابع العربي والإسلامي للمدينة...

ويمكن تحديد أهم معالم التوجه الإسلامي في الدبلوماسية المغربية كما بلورها ونفذها الملك الحسن الثاني خلال ترؤسه للقمم المذكورة في التركيز على ارتباط الدين بالسياسة وغيرها من المجالات في الدين الإسلامي، إضافة إلى تقديم نموذج للإسلام السني المعتدل والمتسامح الذي ترعاه مؤسسة إمارة المؤمنين في المغرب منذ قرون.

68 https: //www.youtube.com/watch?v=MSX42XP2ksw.

أما بخصوص قضية المسلمين المركزية ونقصد القدس والمسجد الأقصى خصوصا، والقضية الفلسطينية عموما، فلم يختلف تصور النظام المغربي لحلها وطرق الدفاع عنها ضد الاعتداءات الإسرائيلية عن تصور بعض الأنظمة العربية والإسلامية الأخرى من حيث تفضيل السلام والمفاوضات من جهة، ومن جهة أخرى رفض أي حل لهذه القضية لا يتضمن تخلي إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة سنة 1967، وضمان حق الفلسطينيين في تشكيل دولة مستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة للاجئين. إضافة إلى مطالبة إسرائيل بالتخلي عن الأراضي العربية الأخرى (سيناء، جنوب لبنان، الجولان السوري...) التي احتلتها في مراحل متفرقة خلال تلك الفترة بدءا من سنة 1967.

كما راهن الملك الحسن الثاني على المنظمة لتشجيع نوع من «الإصلاح الديني» الذي يستهدف تجديد الفكر الديني، وفي نفس الوقت مواجهة خصوم الإسلام والمسلمين، سواء كانوا متطرفين وإرهابيين أم كانوا علمانيين وشيوعيين ملحدين. ولأن المنظمة كانت، ولازالت، تتضمن من بين أعضائها دولا تتبنى العلمانية في نظامها السياسي، فقد تم التركيز على مواجهة الإلحاد والنزعات المادية بشكل خاص؛ وذلك رغم أن قيام المنظمة يعود في جزء منه بشكل أساسي إلى رغبة النظام السعودي في مواجهة التوجه القومي العلماني الذي مثلته الناصرية خلال الستينات.

وأخيرا فلا يمكن تفسير الحضور النشيط والفاعل للمغرب على الساحة الإسلامية، كما يفعل البعض، برغبته في الخروج من «العزلة الإفريقية»، مادام احتضانه لأول قمة إسلامية سابق بكثير على حدث مغادرة المغرب لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1984، كما لم يكن المغرب هو الوحيد في الدعوة لتلك القمة ولا في تحديد مكان انعقادها. إضافة إلى أننا لاحظنا إصرار الملك الحسن الثاني على إبعاد مشكلة الوحدة الترابية للمغرب عن أجندات المنظمة...

أما ما الذي استفاد منه المغرب عمليا من احتضانه وترؤس ملكه لثلاث قمم إسلامية في ظرف ربع قرن، فهذا يحتاج إلى دراسة أخرى. لكن: ألا يمكن رد «الفتور» الذي يميز حضور ونشاط الملك الحالي محمد السادس داخل هذه المنظمة، والذي لم يترأس أي قمة لها طيلة 20 سنة من حكمه، ولم يحضر إلا قمة واحدة لها في بداية حكمه، إلى ضعف مكاسب المغرب من نشاطه داخلها في العهد السابق؟ ألا نجد إجابة محتملة عن هذا التغير في التعاطي المغربي مع المنظمة في رهان الملك الحالي كما يبدو على الورقة الاقتصادية أكثر من السياسية والأيديولوجية في علاقات المغرب الخارجية؟ أم إن الدبلوماسية الإسلامية لإمارة المؤمنين لازالت نشيطة لكن عبر قنوات غير منظمة المؤتمر الإسلامي؟

Mominoun
MominounWithoutBorders
@ Mominoun_sm

info@mominoun.com
www.mominoun.com